المطلب الثاني
مقومات المنهج الناجح والمنهج الرأسمالي في العالم الإسلامي

تمهيد

حددنا في المطلب السابق، الشروط الموضوعية الواجب توفرها في المنهج الإنمائي كي يكتب له النجاح في تحقيق التنمية الاقتصادية في مجتمع من المجتمعات. وعقدنا هذا المطلب للتعرف على مدى توفر هذه الشروط في المنهج الرأسمالي إذا ما طبق في العالم الإسلامي، فهل الشروط التي توفرت له وتمكن بها من تحقيق التقدم المادي في غرب أوروبا تتلازم معه إذا استعانت به الدول الإسلامية فاتخذته طريقاً تسلكه إلى آمالها في التقدم، أم أنه لا يصحب معه تلك العوامل المؤدية إلى نجاحه.

إن ذلك ما سنتبينه في الفروع الثلاثة الآتية.

۞ ۞ ۞ ۞

الفرع الأول: مدى توافق المنهج الرأسمالي مع البيئة الإسلامية

لقد تبين لنا أن أحد عوامل نجاح المنهج الرأسمالي في تنمية غرب أوروبا، أنه صادف تربة مادية تعود بجذورها إلى الميراث الروماني الإغريقي، تفاعل معها فكتب له النجاح، أي أن المنهج الرأسمالي بماديته كان متوافقا تماما مع البيئة المادية التي طبق فيها، وتوافقه هذا كان أحد عوامل نجاحه، فهل البيئة الإسلامية تتوافق مع المنهج الرأسمالي؟

وبعبارة أخرى هل البيئة الإسلامية بيئة مادية تحتاج إلى منهج مادي؟ ولكي نجيب على هذا السؤال يلزمنا أن نتعرف على البيئة الإسلامية أو ما يسمى بالمجتمع الإسلامي، فما هي سمات هذا المجتمع؟

إن المشاهدة والنظر العقلي تُخبرنا بأن المجتمع الإسلامي ذا طبيعة خاصة تختلف عن طبيعة أي مجتمع آخر تعرفه البشرية اليوم، فالشأن في المجتمعات أن تنشأ نشوءاً ذاتياً، وفق مقتضيات أرضية، وثمرة للصراع الداخلي بين الطبقات،

والمصالح المتعارضة بين التكتلات المتنوعة، داخل جسم الجماعة البشرية[١].
وتقوم المجتمعات ذات النشوء الأرضي الذاتي بإنشاء قوانينها التي تحكم شتى جنباتها وفق التغيرات المحدودة التي تنال حياتها يوما بعد يوم.

هذا هو شأن المجتمعات التي تعرفها البشرية اليوم، أما المجتمع الإسلامي فله شأن آخر، فهو لم ينشأ نشوءا ذاتيا، ولم يضع قوانينه التي تحكم جنباته، ولم يضع بنفسه تصوراته عن الكون والحياة والإنسان. إنه انبثق من الشريعة الإسلامية المنبثقة من العقيدة الإسلامية، فهو بكل خصائصه ومقوماته انبثاق من هذه العقيدة وتلك الشريعة المنزلة من الله سبحانه وتعالى، والتي ليس للبشر عمل فيها إلا فضل تلقيها، والتكيف بها والسير وفق تعاليمها، ثم النمو في حدودها، يقول الله تعالى ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾[آل عمران:١١٠]. فالأمة الإسلامية أمة مخرجة إخراجاً، وفق نموذج معين، يحققه نظام معين، فهي لم تنشأ نشوءاً ذاتيا كغيرها، ولم تخرج نفسها وفق نموذج من تصوراتها العقلية أو ضروراتها العملية، إنما وضع لها خالقها نظامها وإخرجها للناس وفق هذا النظام، أي وفق الشريعة الإسلامية، والعقيدة الإسلامية اللتين تظهران في كل جزئية من جزئيات المجتمع الإسلامي سواء بعدت هذه الجزئية في ظاهرها من العقيدة والشريعة أم قربت منها. وإذا كان هذا المجتمع قد انبثق من الشريعة الإسلامية، وتكيف وجوده بالشريعة الإسلامية ففي نموه وتجدده اليوم يجب أن يستمر خاضعاً للأصل الذي انبثق منه، وللشريعة التي كيفت وجوده، دون أن ندخل عليه أية عناصر غريبة عنه، إذ أنه دقيق التكوين متكامل الأجزاء متناسقها، ولا يقبل الترقيع ولا استعارة «قطع الغيار» من أي مجتمع أو نظام وضعي مهما تكن الجزئيات بعيدة في ظاهرها عن مجال العقيدة، فكل جزئية في النظام مهما بدت بعيدة عن العقيدة فهي مرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً ومتأثرة بها تأثراً عميقاً.

فهل البيئة التي يمثلها المجتمع الإسلامي تتوافق مع المنهج الرأسمالي؟

---

(١) سيد قطب، نحو مجتمع إسلامي، دار الشروق، بيروت، ط٣، ١٩٧٨م، ص٦٣.

هل المجتمع الإسلامي ينظر إلى الكون والحياة والإنسان نظرة المجتمعات الأوروبية؟ هل مصارعة الطبيعة والتسلط عليها والعلو المادي غاية إسلامية تمثل نظرة المسلم إلى العلاقة التي تربطه بالكون؟ ثم هل الحياة في الإسلام لقمة خبز وشهوة جسد وقناطير ذهب وفضة؟

إن هذه النظرة بينها وبين نظرة المسلم إلى الكون والحياة والإنسان بعد ما بين الموت والحياة أو ما بين الوجود والعدم، إذ أن المسافة بين السماء والأرض لا تعبر عن مدى البعد بين النظرتين، فما الكون في الإسلام بمجهول النسب، ولا الطبيعة بعدو للإنسان يصارع ويغالب، وإنما إرادة الله الكائنة في كلمة «كن» ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[يس:٨٢] وقد صدر الكون عن هذه الإرادة الفاعلة ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾[الفرقان:٢] ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ﴾[الملك:١، ٢] فهو غير مجهول النسب في الإسلام، والطبيعة صديق للإنسان لا تختلف اتجاهاتهما «فليست وظيفته أن يصارعها، وإنما وظيفته أن يعمرها بمشاركتها عبادة ربها ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾[هود:٦١] ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبْعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ۚ وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾[الإسراء: ٤٤].

أما نظرة الإسلام إلى الحياة فهي فيه حقيقة مقصودة وإرادة لله نافذة لا فلتة عابرة، أو صدفة عمياء كما يؤمن العقل الأوروبي، وإنما روعي في تصميم الكون أن يسمح للحياة بالظهور، وأن تحصل منه على احتياجاتها، وقامت عناية الله تعالى بحراسة الجميع ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾[الأنبياء:٣٠] ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ مِن فَوْقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾[فصلت:١٠] ﴿وَيُمْسِكُ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِۦٓ﴾[الحج:٦٥] والحياة بعد ذلك ابتلاء للإنسان لتمييز الخبيث من الطيب ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفُورُ﴾[الملك:٢].

أما الإنسان في الإسلام فهو أرقى نماذج الحياة صيغ من مادة الكون الأولى ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ﴾[السجدة:٧] وأفراده متساوون في هذا النسب «أَنْتُمْ بَنُو

آدَمَ وَآدَمُ مِنْ تُرَابٍ»[1] وهو في هذه الدنيا مبتلى بحياته وسالك طريقه إلى الله ليلقى في نهايته جزاءه ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ﴾[الانشقاق:٦].

هذه هي نظرة الإسلام للكون والحياة والإنسان، تجمعها الآيات الكريمة الفاتحة لسورة الملك ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفُورُ﴾[الملك:١، ٢] فهل بين نظرة الإسلام ونظرة أوروبا إلى الكون والحياة والإنسان، نسب أو وشيجة؟ وبالتالي فهل بين المجتمع الإسلامي الذي انبثق من عقيدة وشريعة الإسلام ومجتمعات أوروبا التي نشأت من تصورات أرضية ومن جهل الإنسان بمصدره ومنتهاه، من نسب أو وشيجة؟ وبعد ذلك هل بين المنهج الرأسمالي في التنمية ومجتمع الإسلام من توافق يكفل له النجاح، اللهم لا، إن المنهج الرأسمالي لا يصلح ولا يمكن أن يوفق في تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع الإسلامي.

إن كل منهج إنمائي إنما يستلهم الغايات التي يرمي إلى تحقيقها من القيم التي يدين بها المجتمع، فإذا استوردنا منهجا يستلهم قيماً لا نؤمن بها، فقد ظلمنا أنفسنا، وظلمنا ذلك المنهج. وحصيلة ذلك فشل جهود التنمية كما هو واقع من يستورد مالاً يصلح مجالاً للاستيراد، وهى المناهج الإنمائية.

وإذا لم يكن المنهج الإنمائي الرأسمالي متوافقاً مع البيئة الإسلامية فهل يكون قادراً على استثارة همم الجماهير بها، وتجنيد طاقاتها لصالح التنمية؟

إن ذلك هو موضوع الفرع التالي.

۞ ۞ ۞ ۞

(١) رواه أبو داود في سننه، والترمذي في سننه، والإمام أحمد في مسنده.

الفرع الثاني: مدى قدرة المنهج الرأسمالي على استثارة همم الجماهير الإسلامية وتوظيف طاقاتها لصالح التنمية

إن أحد الشروط الجوهرية التي لا تتحقق بدونها تنمية اقتصادية هو أن تجند كل طاقات وقدرات البشر في المجتمع الذي يبغى التقدم لصالح التنمية الاقتصادية. ذلك «أن البشر في البلاد ذات النمو الاقتصادي البسيط هم أهم قوى الإنتاج»[١] وأن أحدا لا يستطيع أن يقود التنمية لصالح الشعب دون إسهام من الشعب نفسه[٢].

ومن ثم يكون من الشروط الجوهرية المتطلبة في المنهج المطبق أن يكون قادراً على استثارة همم الجماهير وتوظيف طاقاتها ـ بوصفها أهم قوى الإنتاج ـ لصالح العملية الإنمائية. فمشاركة الجماهير أمر لا غنى عنه، وقدرة المنهج المطبق على تجنيد طاقاتها وتوفير مشاركتها شرط جوهري في نجاحه.

فهل يتحقق ذلك للمنهج الرأسمالي إذا طبق في البلاد الإسلامية كما تحقق له ذلك بالفعل في غرب أوروبا عندما جعل من الفرد خلية نشطة تسعى بكل طاقتها في تحقيق التراكم الرأسمالي وتوفير شروط التنمية؟

إن إجابتنا هنا تستقى من الواقع العملي لمجتمعاتنا من ناحية، ومن الاستدلال المنطقي من ناحية أخرى.

فمن الناحية الأولى فلقد جربت مصر هذا المنهج منذ أن اتصلت بأوروبا اتصالاً اقتصادياً واسعاً في الثلث الثاني من القرن التاسع عشر، واستمر تبنينا للأسلوب الرأسمالي في التنمية حتى منتصف القرن العشرين تقريباً، عندما حدث تحول عن هذا المنهج، ووضعنا اليوم كبلد متخلف يشهد بمدى نجاح هذا المنهج. ولم يكن ذلك لعيب فينا ولا كان لعيب فيه، وإنما يكمن العيب في أن

---

(١) شارل بتلهيم، التخطيط والتنمية، ترجمة د/ إسماعيل صبري عبد الله، دار المعارف، القاهرة ط٢، ١٩٦٨م، ص٦٢.

(٢) إسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الإصدار الثاني، ط١، ١٩٧٧م، ص٢٣٤.

شروط نجاح المنهج الرأسمالي لم تكن متاحة لدينا، وهى لن تكون كذلك يوما ما. ومن ثم فإن العيب كان في سوء الاختيار، إذا افترضنا أنه كانت لنا حرية اختيار، إذ الحقيقة أن مصر منذ بداية الثلث الثاني من القرن التاسع عشر، وهى معرضة لخطة استغلال استهدفت نهب ثرواتها وإضعاف اقتصادها تمهيدا لاستعمارها الفعلي الذي حدث عام ١٨٨٢م، ومن يومها نظمت عملية الاستغلال هذه لتخدم أهداف الدولة المستعمرة في كل المجالات، وكان من بينها فتح الطريق أمام المنهج الرأسمالي[١].

إن هذا المنهج لم ينجح في أن يجند طاقات الشعب المسلم، فلماذا لم يتحقق له ذلك. مع أنه سبق له القدرة على تجنيد طاقات شعوب غرب أوروبا لأداء نفس المهمة؟

هناك الكثير من الأسباب التي تكمن خلف فشله في قيامه بهذه المهمة وأهم هذه الأسباب ما يلي:

١- تعيش الأمة الإسلامية أخلاقيات تختلف عن الأخلاقيات الموجودة في مجتمعات أوروبا ـ وقد بيناها ـ بسبب تاريخ الأمة الإسلامية الديني وبسبب انبثاق المجتمع الإسلامي من شريعة منزلة، فالإنسان المسلم قد ربته رسالات السماء ومر على يديها بتربية دينية مديدة، مهما ضعفت فإنها موجودة بدرجة أو بأخرى داخل العالم الإسلامي، فالمسلم بطبيعته ينظر إلى السماء قبل أن ينظر إلى الأرض، ويؤخذ بعالم الغيب قبل أن يؤخذ بعالم المادة والمحسوس، وهذه الخاصية تجعل المسلم يستجيب للإغراءات المعنوية بقدر ما يستجيب الأوروبي للإغراءات المادية، أي أن هذه الخاصية لدى الإنسان المسلم تحد من قوة إغراءات المادة، وتجعلها حين تتجرد عن الدوافع المعنوية، قليلة التأثير على سلوكه. ومن ثم فإن منهجا يدعو المسلم إلى الحصول على الثروة لذات الثروة، لقليل الفاعلية لديه، بل لعله يلقى النفور منه، إذ أن

---

(١) جون مارلو، تاريخ النهب الاستعماري لمصر، ترجمة د/ عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ط١، ١٩٧٦م، ص ص٥-١٢، ص١٤٣.

نظرته إلى السماء قبل نظرته إلى الأرض تجعله يتخذ من الأرض موقفا سلبياً، إذا فصلت الأرض عن السماء، وأما إذا ألبست الأرض رداء السماء وأعطى العمل في الطبيعة والتفاعل معها صفة الواجب ومفهوم العبادة، فسوف تتحول تلك النظرة لدى المسلم، إلى طاقة محركة وقوة دفع نحو المساهمة بأكبر قدر ممكن في رفع المستوى الاقتصادي[١].

وهذا ما يفتقده المنهج الرأسمالي ولا يملك أن يقدمه للمسلم، ومن ثم فهو غير قادر على استثارة همم الجماهير في العالم الإسلامي وتجنيد طاقاتها لصالح التنمية.

٢- إن النظرة التي يرى بها الإنسان في العالم العالم الإسلامي المناهج الوضعية بعامة، والمنهج الرأسمالي بخاصة، هي أنها مناهج أرضية قدمها بشر معرضون للخطأ والصواب، ومن ثم فهي لا تلقى منه الاحترام الكافي الذي يجعله ينفذ إجراءاتها برضا نفس واقتناع حقيقي، فإذا أكره عليها، فتنفيذه لها رهن بقهر الدولة وسلطتها، أما إن ترك لذاته فهو أول من يخرج عليها، إذ هي لا تستقيم مع نفسيته ولا تتفق ومزاجه. ومن ثم فلا يمكن أن يكتب لها النجاح في حشد طاقات المجتمع من أجل التنمية، إذ أن أهم العوامل في نجاح المناهج هو احترام الناس لها، وإيمانهم بحقها في التنفيذ والتطبيق. ولعل هناك من يقول بأن العقيدة الدينية لدى العالم الإسلامي يمكن القضاء عليها حتى لا تقف عقبة أمام نجاح المناهج المادية، ورغم أن هذا القول لا تجوز مناقشته، إذ أن مثيره خارج عن حدود الإسلام، ونحن نتحدث عن مجتمع يؤمن بالإسلام ـ إلا أننا نقول، هب أنه قضى على العقيدة من أجل سواد عيون المناهج المذكورة، فإن ذلك لا يكفي للقضاء على آثارها الممتدة عبر أربعة عشر قرنا من الزمان في تكوين نفسية وفكر الإنسان في العالم الإسلامي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن القضاء على العقيدة

---

(١) محمد شوقي الفنجري، ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨م، ص٨٢.

الدينية لا يعنى إيجاد الأرضية الأوروبية اللازمة لتلك المناهج التي نجحت على يد الإنسان الأوروبي لأنها وجدت التربة الصالحة لها فتفاعلت معها.

وهكذا نرى أن المنهج الرأسمالي لا يمكن أن ينجح في تجنيد الجماهير وضمان مشاركتها وحماسها لتحقيق التنمية في العالم الإسلامي لأنه يفتقد احترام الناس لتعاليمه وإجراءات تطبيقه.

٣- للأمة الإسلامية تجربة مريرة مع البلاد التي يمثل المنهج الرأسمالي أداتها لتحقيق التنمية الاقتصادية، فهذا المنهج ـ في أذهان الشعوب الإسلامية ـ هو منهج المستعمر الذي نكل بهم وأذاقهم العذاب ألواناً، وهذا الإحساس من قبل هذه الشعوب يخلق لديها نوعا من الانكماش عن المعطيات التنظيمية للإنسان الأوروبي، وشيئاً من القلق تجاه الأنظمة والمناهج المستمدة من الأوضاع الاجتماعية في البلاد المستعمرة، وحساسية شديدة ضدها. وهذه الحساسية تجعل تلك المناهج ـ حتى لو كانت صالحة في ذاتها وبعيدة عن الاستعمار كفكرة سياسية ـ غير قادرة على تفجير طاقات الأمة وقيادتها في معركة البناء، ولن ينجح في ذلك منهج يمت بصلة القرابة ـ على الأقل في إحساس الناس ـ إلى المستعمر الذي لا يمكن أن تثق جماهير الأمة في الفكر الذي يقدمه، والمنهج الذي يحمله. وعلى ذلك فإن المنهج الرأسمالي برصيده الضخم من النجاح في غرب أوروبا، غير قادر على تحقيق النجاح في العالم الإسلامي بسبب إحساس الناس بأنه يحمل بصمات المستعمر الذي سلبهم حقوقهم وبلادهم طوال عصور الاستعمار، بل لعلهم يؤمنون ـ وربما عن صدق ـ بأن هذا العالم الذي ينتمي إليه المنهج الرأسمالي، يبحث عن وسائل جديدة يستبقى بها سيطرته على الأقل في المجال الذي يعنيه أساساً، وهو المجال الاقتصادي، وربما يكون من بين أساليبه إلى ذلك تقديم المنهج الرأسمالي كمنهج للتنمية، واستعداد الغرب لمساعدة من ينتهج نهجاً رأسمالياً يؤكد ذلك. ويحمل المنهج الرأسمالي لأوزار الاستعمار، مع شيوع الشعار الذي رفعه «لينين» والذي يقول: إن الاستعمار أعلى مراحل

الرأسمالية[١] تتأكد تلك المشاعر وينمو هذا الإحساس، الأمر الذي يفقد المنهج الرأسمالي أي قدرة على استثارة همم الجماهير وتوظيف طاقاتها لصالح التنمية.

ومما سبق يتبين لنا أن المنهج الرأسمالي يعجز عن تفجير طاقات المجتمع الإسلامي وتوظيفها لصالح التنمية الاقتصادية، بسبب اختلاف الأخلاقيات المسيطرة على العالم الإسلامي والمتمثلة في عقيدته وموقفه من الكون والحياة والإنسان، وبسبب موقف العالم الإسلامي من الفكر الوضعي، والإحساس الكامن في النفس المسلمة ضد كل ما يمت إلى الاستعمار والمستعمرين السابقين لمجتمعه بصلة. فالمنهج الرأسمالي وإن نجح في تنمية المجتمعات الأوروبية لعاجز تماما عن تحقيق أي تقدم داخل العالم الإسلامي.

۞ ۞ ۞ ۞

الفرع الثالث: مدى إمكانية تكرار التجربة الرأسمالية

بصرف النظر عن عدم توافق المنهج الرأسمالي مع البيئة الروحية الإسلامية والعقيدة التي تسود في المجتمع الإسلامي، وبصرف النظر عن عجزه عن استثارة همم الجماهير وتجنيد طاقاتها لصالح التنمية، فهل يمكن بصرف النظر عما سبق أن تتكرر التجربة الرأسمالية مرة أخرى، بملابساتها وعوامل نجاحها تلك التي حددناها في فرع سابق[٢]؟ لقد سبق أن وضحنا أن المنهج الرأسمالي قد أُتيحت له ظروف خاصة ما كان له أن ينجح في تنمية غرب أوروبا بدونها. ومن ذلك ما أتيح له من سبق تكنولوجي، وسيطرة شبه كاملة على معظم أنحاء المعمورة، وحصوله منها على إمدادات بالموارد شبه مجانية وإيجاد الأسواق الواسعة والمفتوحة أمام منتجاته.

فهل هذه الظروف التي أتيحت للمنهج الرأسمالي عند نشأته وصاحبته في نموه وتقدمه تتاح له اليوم إذا حاولنا أن نطبقه في العالم الإسلامي؟ إن السبق

---

(١) عنوان كتاب من كتب فلاديمير لينين.

(٢) انظر الفرع الثالث من المطلب الأول من المبحث الأول من هذا الفصل.

التكنولوجي الذي أتيح للمنهج إبان تطبيقه في غرب أوروبا يقابله اليوم تخلف تكنولوجي خطير تعيش في ظله جميع الشعوب الإسلامية دون استثناء، وإن سيطرة المنهج إبان تطبيقه في غرب أوروبا على معظم موارد العالم، تقابله صورة أكثر من عكسية، فعلى حين لا يتاح للشعوب الإسلامية أن تسيطر على مناطق خارجة عنها، فإنها اليوم لا زالت تعانى من سيطرة الأجانب عليها، فرغم استقلالها السياسي فإنها لا زالت تعانى من التبعية الاقتصادية والحصول على مواردها من المواد الخام بأبخس الأسعار، وحتى البترول الذي يقال عن ارتفاع أسعاره الكثير، فإن سعره لا يتناسب مع قيمته الحقيقية كما أن معظم ما يتحقق من ارتفاع سعره الحديث تستفيد منه الدول الغربية بوسيلة أو بأخرى.

كما أن ما أتيح للمنهج الرأسمالي عند تطبيقه في غرب أوروبا من أسواق مفتوحة لكل ما تنتجه الدول الأوروبية دون منافسة، يقابله اليوم ما تواجهه بلاد العالم الإسلامي والعالم الثالث من تحد هائل ومنافسة رهيبة، يمثلها الإنتاج المتقدم الأرخص سعراً، والأفضل من جميع النواحي تقريبا، والذي تقدمه البلاد المتقدمة، وتغمر به جميع الأسواق حتى أسواق العالم الثالث نفسها. فإنتاج العالم الإسلامي لا يفتقد السوق الخارجية فحسب، وإنما يزاحم فوق أرضه، وينازع داخل سوقه المحلية، فليست هناك أوجه للمقارنة بين ما أتيح من تلك الظروف للمنهج الرأسمالي إبان تطبيقه في تنمية غرب أوروبا، وما يمكن أن يتاح له منها إذا استخدم اليوم في تنمية العالم الإسلامي، بل إن استمرار المنهج الرأسمالي في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية ربما هو رهن باستمرار تلك الظروف التي لا زالت متاحة أمامهم رغم كل ما حل بالعالم من تغير، فلا زال السبق التكنولوجي معقوداً لهم، ولا زالوا يحصلون على موارد العالم الثالث بأبخس الأسعار، بل ربما بأسعار تقل عن الأسعار السابقة في الحقيقة، ولا زالت أسواق العالم تحت سيطرتهم عن طريق الوسيلة الجديدة للسيطرة على الأسواق، فهم اليوم يبيعون براءات الاختراع وحقوق الإنتاج، والأسرار التكنولوجية. وتقوم الشركات متعددة الجنسية بمهمة كبيرة في ذلك، إلى جانب الفروع الوطنية للشركات الأجنبية والتي تبدو في ظاهرها جزءاً من الهيكل الاقتصادي الوطني، وهى في

حقيقتها وسيلة للقفز فوق أسوار الحماية التي ربما تقوم بها بعض البلاد لمنتجاتها المحلية.

وإذا كانت جميع الظروف التي سبق أن مكنت للمنهج الرأسمالي وأتاحت له فرصة النجاح في غرب أوروبا غير متوفرة بل موجودة بصورة عكسية في العالم الإسلامي، فكيف يظن أن هناك أية إمكانية أمام المنهج الرأسمالي لكي ينجح في تحقيق تنمية من نوع ما في العالم الإسلامي؟

إن التجربة الرأسمالية لا يمكن أن تتكرر في العالم الإسلامي بسبب غياب عوامل إمكانية تكررها، ومن ثم فإن المنهج الرأسمالي لا يمكن أن يقوم بدوره الذي سبق أن أداه في غرب أوروبا في العالم الإسلامي. ومن ثم فلن يتمكن من النجاح في تحقيق التنمية الاقتصادية في هذا العالم.

والنتيجة التي يمكن الخروج بها من هذا المطلب هي أن مقومات نجاح المنهج الرأسمالي في العالم الإسلامي، وهى توافقه مع البيئة، وقدرته على تجنيد طاقات المجتمع لصالح التنمية، وتوفر العوامل التي ساعدت على نجاحه، كل هذه العوامل لا تتوفر له بأي قدر في العالم الإسلامي. وبالتالي فإن تطبيق هذا المنهج في تحقيق التنمية الاقتصادية في هذا العالم لن يؤدى إلى أية نتائج إيجابية وإنما يمكن أن يؤدى إلى أسوأ العواقب وأقلها فشل التنمية وما يترتب عليه من نتائج اجتماعية وسياسية وأخلاقية.

وإذا كان المنهج الرأسمالي لا يستطيع أن يحقق التنمية في العالم الإسلامي، ألا يستطيع ذلك المنهج المادي الأوروبي الآخر. المنهج الاشتراكي؟ إن ذلك ما سنبينه في المطلب التالي.

۞ ۞ ۞ ۞